

أزمة الهوية البيداغوجية في المغرب مظاهرها وسبل علاجها

التادلي الزاوي*

مدخل

في سياق بحثه عن نموذج بيداغوجي، يرضي المجتمع ويستجيب لتطلعات أبنائه في بناء كيان قوي، قادر على مواجهة التحديات التي يطرحها البحث عن التنمية، عرف النظام التربوي المغربي العديد من التغييرات بغاية امتلاك الأدوات الكفيلة بحل الإشكالات الكبرى التي ظل التعليم يطرحها، والمتمثلة أساسا في تيسير سبل التعلم، وتحقيق مخرجات تتسم بمواصفات الجودة المطلوبة، والقادرة على تلبية حاجات المجتمع في التقدم، ومواكبة التطور الإنساني، فضلا عن المساهمة في تقوية الذات الوطنية وحمايتها من مختلف التهديدات التي تحدق بها، في سياق دولي قائم على الاستغلال المادي والإيديولوجي. غير أن هذه التغييرات لم يكتسب معها التعليم المغربي إلا المزيد من التراجع، والإحساس العميق بالإحباط لدى مختلف المعنيين به، لا سيما وأن حجم الإنفاق عليه كثيرا ما شكل عبئا على ميزانيات الدولة في ظل مختلف الحكومات المتعاقبة، ليفضي في الأخير إلى تصنيف دولي رتب المغرب مع المجموعة المتأخرة في التعليم عالميا.

واعتبارا لكون المجهودات المبذولة ظلت تتسم بنوع من المفارقة، قياسا إلى ما يحصد من نتائج، فقد شكل ذلك في تقديرنا نوعا من الأزمة، أخذت أشكالا متعددة في مظاهرها، وفي المجالات التي مستها، مما اعتبرناه ألحق أضرارا كبرى بالجانب البيداغوجي، وبلغ حد الأزمة أيضا، لكن

* باحث في علوم التربية-

في الجانب المتعلق بالهوية، والذي لا يمكن النظر إليه إلا بنوع من القلق والخوف على مستقبل التعليم والوطن برمته. فأية مشروعية لهذا التوصيف؟ وما المقصود أساساً بالأزمة وأزمة الهوية على وجه التحديد؟ وما هي مظاهرها وتجلياتها؟ وأية سبل لمواجهتها؟ أسئلة كثيرة نروم من خلال البحث في هذا الموضوع المساهمة في الإجابة عنها، بحثاً عن الأرضية الكفيلة بإنتاج نموذج بيداغوجي، تحقق فيه الذات العربية والوطنية وجودها وهويتها، وتضمن تحقيق التفاعل الإيجابي معه، من خلال الرفع من التعليم وتحقيق الجودة المنشودة.

ورغبة في رفع كل لبس أو غموض يمكن أن يلحق معالجتنا للموضوع، أو توظيفنا للمفاهيم ذات الصلة به، سنعمد إلى بسط بعض هذه المفاهيم وإضاءتها بما يجعلها أكثر وضوحاً وتعبيراً عن الرؤية، ويجنب الموضوع كل تعقيدات الخطاب المحتملة، ليتحقق التواصل المطلوب.

مفهوم الأزمة

اكتسب مفهوم الأزمة عامة دلالات وتعاريف متعددة، نذكر منها ما يلي: الضيق والشدة والجذب والقحط، وهو تعريف أورده صاحب لسان العرب.

وعرفها ميلر A. Muller بقوله: «الأزمة هي حدث غير مرغوب فيه، والذي يهدد بخطرورة الوجود المستمر للمنظمة».

وعرفها باحث آخر بقوله: «الأزمة حالة يواجهها أفراد جماعة أو منظمة لا يمكن التعامل معها باستخدام الإجراءات الروتينية العادية، وفيها تظهر الضغوط الناشئة عن التغيير المفاجئ Booth»

وعرفها أحمد الحملاوي بقوله: «الأزمة عبارة عن خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام كله، كما يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام»

أما في قاموس ويبستر webster فالأزمة «فترة حرجة أو حالة غير مستقرة تنتظر حدوث تغيير حاسم»

وبالتمعن في هذه التعريف جميعها نلاحظ اشتراكها في معجم يحيل على وضع غير سليم يتطلب تدخلاً سريعاً، حيث من مفردات هذا المعجم ما يلي: خلل- حالة غير مستقرة - حالة حرجة- حدث غير مرغوب - يهدد الوجود - يهدد النظام - المفاجئ...وهي مفردات تتضمن شعوراً بالتوتر والقلق، يستدعي فعلاً إيجابياً يخلص من الوضع المأزوم.

وإذا انتقلنا إلى المجال التربوي فأى معنى تأخذ الأزمة البيداغوجية ؟

الأزمة البيداغوجية

نقصد بالأزمة البيداغوجية الوضعية المأزقية والحالة غير الطبيعية التي توجد عليها كل الأمور التي تدخل في اهتمامات البيداغوجيا (طرق التدريس، أساليب العمل، الوسائل، العلاقات ..)، دون أن تجد الحلول المطلوبة، مما يترتب عليها صراعات وجدانية أو نفسية لدى الأطراف المعنية بالشأن التعليمي والفاعلة فيه . وهذه الحالة الموصوفة ليس من اليسير إيجاد حل لها، ولكنها تتطلب دراسة وتحليلا ومشاركة في صناعة القرار المناسب للعلاج . وما دام هذا العلاج غير حاصل فالوضعية تزداد استفحالا، ويزداد معها التعليم معاناة وتعقيدا . يؤكد هذا ما نلاحظه من مجهودات مادية، ونفقات ضخمة ترصد للنهوض بالتعليم، دون أن تجد المسألة طريقها للحل، بل ربما نتجت عن ذلك مشاكل أخرى، يصبح معها الوضع إشكاليا، أو معضلة عسيرة الحل .

مظاهر الأزمة البيداغوجية

مهما غمضت الأزمة البيداغوجية أو التبتست، فإن ما يبرزها ويكشفها هو ما نلاحظه من مظاهر سلبية تتمثل في ما يلي :

مشاكل في المواءمة بين التعليم وحاجات سوق الشغل ؛

الاشتغال بدون بيداغوجيا محددة ؛

غياب وحدة الأساس البيداغوجي ؛

اضطراب في نظام التقويم ؛

مشاكل الدعم البيداغوجي وإجراءات تطبيقه ؛

الفوضى المنهجية التي تحكم العملية التعليمية، تحضيرها وإنجازا وتقويمها ؛

غياب أساس نظري واحد ؛

التجريب الفج للطرق والوسائل ؛

غموض في المفاهيم وعدم وحدتها ؛

تبادل اللوم بين أطراف العملية التعليمية ؛
 غياب أساس يعتمد في اختيار المعارف كما ونوعا ؛
 التغاضي عن الجودة في الممارسة التعليمية، أو تأجيلها لموعد غير محدد؛
 عدم مواكبة المحتوى للحاجات الجديدة ؛
 خلل في التصورات والرؤى ؛
 غياب إطار للاشتغال ؛
 علاقة متوترة مع المحيط ؛
 إهمال للقيم، أو إعطاء الأهمية للقيم الكونية على حساب الوطنية ؛
 ضعف في اللغات الوطنية ؛
 تدني المستوى المعرفي بالاختصار على المعارف الوظيفية المباشرة ...

في مسألة اختيار نموذج بيداغوجي

مسألة اختيار نموذج بيداغوجي ليست أمرا بسيطا أو إجراء تقنيا، ولكنها تتطلب التفكير العميق والاستراتيجي، لأنها جزء من اختيارات المجتمع الكبرى في مجال السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع أيضا، لذلك ظلت تطرح صعوبات كبرى في المغرب، والسبب يعود إلى ما يكتنفها من تعقيدات، تتجاوز ما هو تربوي إلى جوانب مرتبطة بالحياة العامة ككل . وإذا كان كل توجه أو اتجاه بيداغوجي يدعم غايات تربوية بذاتها، عبر مجموعة من الممارسات والطرائق والوضعيات والوسائل، فهل كان هذا هو حال المغرب في اختياراته البيداغوجية؟ وعلى أي أساس كانت هذه الاختيارات ؟

إن التغيرات البيداغوجية في الأصل لا تكون إلا لأسباب ودواع، مثل :

تغيرات تحصل في المجتمع، وينبغي أن يواكبها التعليم، إذ البيداغوجيا مطالبة على الدوام بالنظر في الاختلالات القائمة بين النظرية والتطبيق ؛

حصول مستجدات في سماء البحث والمعرفة، وينبغي أن تستفيد منها البيداغوجيا باعتبارها فنا يحتاج ليحقق النجاح إلى التطوير المستمر، مثلما يحتاج إلى أن يمد بروافد معرفية ضرورية عن

المتعلم والكائن الإنساني المراد تربيته، ويحتاج إلى معرفة مستمرة بعلم النفس وعلم الاجتماع ؛ بلورة طموحات مجتمعية لمواكبة المستجدات الكونية وبيع رهان المنافسة . فعلاقات المجتمع في الشروط الراهنة تطرح تحديات، وعلى المجتمع المغربي والمجتمعات العربية عموما، تجاوز تصوراتها التقليدية حول المدرسة وأدوارها، والنظر إليها كمقولة تستدعي تنظرات تستهدف الاستثمار في العنصر البشري، أو كمصنع لإنتاج البشر .

إن كل تعليم هو بالضرورة «محصور بالسياق الإنساني باختلاف أبعاده، مثلما هو عليه الحال في الوقت الراهن (الحروب، التقدم الصناعي، العولمة، الأزمة الاقتصادية) وبالسياق الوطني الذي لا يمكن أن يكون مستقلا عن السياق الدولي (طبيعة العلاقة بين الوطني والدولي)، حيث البيداغوجيا هي إحدى الوسائل لاغتنام التاريخ وماذا سنغير فيه » (ديفيد ديفيز البريطاني في محاضرة بغزة) ، وهذا ما يجعلها تقوم بوظيفة التغيير والتحويل، بناء على التصور الذي يتم الاشتغال به .

إن الحرية شرط أساسي للاختيار، والاختيار تعبير عن السيادة، وحيث لا حرية موجودة، لا يمكن أن يكون هناك اختيار، كما أنه إذا لم يتحقق الاختيار يصعب أن نتحدث عن السيادة .

وبأخذ هذه المعادلة بعين الاعتبار هل يمكن الحديث في حالة المغرب عن اختيار بيداغوجي يهتدي به النظام التعليمي؟

في الجواب عن هذا السؤال نرى في البداية أنه من الضروري الإشارة إلى أي اختيار بيداغوجي يستوجب اعتماد رؤيا واضحة توجه السيرورات التعليمية، بكل ما تتضمنه من طرائق ومناهج، ووسائل وتقنيات ومفاهيم وتصورات، بحيث انطلاقا منها نستطيع أن نحكم على نجاح النظام التعليمي أو فشله . ولامتلاك هذه الرؤيا أو الإطار النظري، لا بد من وجود دراسات وبحوث ميدانية، تسائل واقع المجتمع بمختلف أبعاده، وتسائل واقع التعليم، لتنتج الأدوات المنهجية الكفيلة بتوجيه التعليم الوجهة التي تتوافق عليها مختلف مكونات المجتمع، إذ من شأن ذلك أن يحقق الديمقراطية، باعتبارها شرطا من شروط نجاح أي اختيار بيداغوجي، وضمانا لاستمراره وقوته . ولعل من مظاهر الديمقراطية احترام حقوق الفرد المتعلم، وقدراته وميولاته وحاجاته، ومختلف عناصر ومقومات شخصيته، بعيدا عن أي تعنيف مادي أو رمزي، أو استغلال عاطفي أو إيديولوجي من شأنه أن يضعفه أو يحط من كرامته .

إن الاختيار البيداغوجي، علاوة على ما يبنى عليه من مراعاة لخصوصية المتعلم، فإنه ينبغي أيضا أن يبنى على حاجات المجتمع، تلکم الحاجات المتجددة باستمرار، والمتأثرة بمعطيات

المحيط والعصر، والتقدم التكنولوجي، ومتغيرات الحياة الاقتصادية والحضارية عامة، فضلا عن مستجدات عالم التربية والبحث العلمي والتربوي، وما نتج عنها من نظريات تسعى إلى التجديد في أساليب التعليم والتعلم . فهل توفرت هذه الشروط في النهج البيداغوجي أو النموذج الذي اعتمده ويعتمده المغرب في تدبير نظامه التعليمي ؟

وحيث إنه لا يمكن للمغرب أن يشد عن القاعدة الإنسانية العامة التي أشرنا إليها سالفًا، والتي تعطي الأهمية للسياق في بناء نموذج بيداغوجي أو تغييره، فإننا نلاحظ أن المغرب في تبنيه لمختلف النماذج البيداغوجية تاريخيا لم يكن متوفرا على المساحة الضرورية والكافية لاختيار نموذج بيداغوجي يحقق فيه ذاته، ويبنى اعتمادا عليه الواقع التعليمي الذي يطمح إليه، بل كانت تحكمه الضرورة في كل شيء . فمختلف النماذج التي جربها لم تكن على شروط سوسيوثقافية، أو سوسيوسياسية أو اقتصادية، ولم يكن قادرا على إنتاج نظرية بيداغوجية بأسس فلسفية ومنهجية نابعة من الخصوصية، بل ما تبناه من المقاربات كان بدوافع أغلبها موضوعية، ممثلة في الإملاءات الخارجية والاستجابة لدعوات منظمات دولية (اليونسيف، اليونسكو، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ...) أو بناء على إكراهات داخلية (الوضع الاقتصادي والثقافي والسياسي ...). كانت تحكمه في ما تبناه علاقة أساسها اللاتكافؤ بين وضع حضاري هش قائم على الحاجة والارتباط، وهو الوضع الذي ينتمي إليه، ووضع متفوق يملئ شروطه، ويسعى إلى تثبيت القيم والمواقف التي تخدم مصالحه . وبناء على هذا كله يمكن فهم تبنى المغرب لهذا النموذج البيداغوجي أو ذلك . فأأي نموذج بيداغوجي اعتمده في تعليمه ؟ وهل كان توظيفه عاديا، بحيث لم يخلف ردود فعل سلبية، ولم تترتب عليه اختلالات في سيرورات التعليم، وحقق ما كان يطمح إليه ؟

كل من يريد أن ينهض بمهمة التأريخ البيداغوجي للمغرب يصادف في طريقه محطتين أساسيتين تتوفر فيهما مواصفات النظرية، وهما المحطة التي تبنى فيها بيداغوجيا الأهداف، ومحطة تبنيه لبيداغوجيا الإدماج، علما بأن ما سبقهما من ممارسات وتصورات نظرية يصعب تصنيفه ضمن بيداغوجيا بذاتها، لها أسسها النظرية وتطبيقاتها العملية، ولذلك يحق لنا أن نتساءل حول شروط الانتقال من نموذج بيداغوجي لآخر، هل توفرت هذه الشروط، ليقال إن الانتقال له مبرراته المنطقية والمفنعة والمقبولة، أم أنه انتقال غير عادي، أحدث اضطرابا في الوضع التعليمي وفي الممارسة بشكل كبير.

إن الانتقال في نظري لا يستقيم إلا بتوفر الشروط التالية :

قراءة النموذج القائم سابقا وفهمه ووضع الأصبع على نواقصه وسلبياته لتبرير تجاوزه؛

إبراز استنفاذ النموذج القائم لمهامه ؛

الكشف عن التطور الحاصل في البحث وما عرفته العلوم من تقدم، بحيث يمكن أن تتحقق الاستفادة منها؛

تحديد مختلف الضرورات القائمة ؛

تحديد الأهداف المراد تحقيقها، تجديداً أو مراجعة ؛

إبراز الوسائل الكفيلة بتحقيق النجاح في النموذج المراد تبنيه ؛

مع ضرورة الإشارة إلى ما ينبغي أن يرافق هذا التغيير البيداغوجي من معطيات، من مثل :

التغيير في التصورات والمفاهيم ؛

التغيير في الممارسات ؛

التغيير في إطار الاشتغال ؛

التغيير في الأدوات ؛

الإشارة إلى المرجعيات المعتمدة في الاختيار البيداغوجي .

وحيث إن هذه الشروط وهذه المعطيات المصاحبة لها لم تتحقق في غالبيتها، فقد كان طبيعياً أن يفرز الانتقال البيداغوجي وضعا شادا، سرعان ما ستلوح ملامح فشله، ويصبح عبارة عن أزمة بيداغوجية، هي ما نؤثر توصيفها بأزمة الهوية . فماذا نقصد بالهوية ؟ وما هي عناصرها ومقوماتها ؟ وما هي أهميتها ؟ وما هي شروطها؟ وكيف السبيل للحفاظ عليها؟ ولماذا نعتبر أن هناك أزمة هوية بيداغوجية ؟ وما هي مظاهرها؟ وأية أفكار أو مقترحات يمكن المساهمة بها للخروج من هذه الأزمة ؟

مفهوم الهوية

تتميز الهوية كمفهوم بكونها تضرر معان ودلالات متعددة، تتسم بالاتساع ، مما يعقد مهمة تحديدها ويجعلها صعبة. ولرفع بعض اللبس عنه، نستأنس بما ورد من تعاريف تضمنتها بعض المعاجم العربية ، فقد أورد عبد العزيز الجرجاني ما يلي : « الهوية هي الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة » أما قاموس المعاني فيرى أن « الهوية (في

الفلسفة) هي حقيقة الشيء أو الشخص التي تميزه عن غيره «، بينما جاء في معجم «الرائد» أن الهوية هي « حقيقة مطلقة في الأشياء والأحياء مشتملة على الحقائق والصفات الجوهرية ». وورد في معجم اللغة العربية المعاصر أن الهوية «إحساس الفرد بنفسه وفرديته، وحفاظه على تكامله وقيمته وسلوكياته وأفكاره في مختلف المواقف»، ويرى أحد الباحثين أن الهوية « هي الإحساس الداخلي الذي اكتسبه الفرد من خلال الدين واللغة والمعايير والقيم الاجتماعية بالتعليم والممارسة والإدراك حتى صارت كالبصمة المميزة للإنسان»، فيما يرى آخر أنها « نسق من الخصائص والسمات التي تعطي للفرد أو الجماعة وحدتها وتميزها، ودرجة تكاملها وماهيتها واتجاهات انتمائها» (علي أسعد وطفة مقال منشور بموقع شبكة النبا)

وبالتأمل في هذه التعاريف جميعها، نستخلص أنها لا تبعد عن المتداول والمعتاد في كثير من الدراسات التي اهتمت بالموضوع، لذلك نرى أنه يمكن تعريف الهوية بأنها تعبير عن السمات التي يتميز بها شخص عن سواه من بني البشر، أو هي ما تتميز به مجموعة عن غيرها من المجموعات، وهي أيضا الخصوصية والذاتية، بحيث تشكل عنوانا للفخر والاعتزاز لدى المنتمين إليها. إنها جوهر الوجود وكنهه، وانطلاقا منها تدرك الذات في تفرد لها وفي علاقتها مع غيرها، وهي أيضا ما يجعل الفرد نفسه وليس غيره.

إن الهوية بما تتسم به من لبس وحاجة إلى التوضيح، تملك تجليات يمكن ملاحظتها في الفكر والشعور والممارسة. فانطلاقا مما يصدر عن الجماعة أو الفرد من أفكار ومواقف أو رؤى، نستطيع إدراك تفرد لها ووحدتها، وتمييز صفاتها الجوهرية التي تختص بها ولا يشاركها فيه غيرها. إنها عناصر الخصوصية التي تعطيها شعورا بالانتماء، وتمنحها وعيا خاصا تتسع الهوية وتتعدد باتساعه وتباين مستوياته، بحيث كلما ارتفعت درجات الوعي لدى الإنسان كلما تمكن من بناء هويات متعددة، فقد نجد في المجتمع الواحد مثلا هويات طبقية وإيديولوجية ودينية ووطنية وثقافية وفنية وجموعية إلخ... مما يعني أنه داخل الهوية الواحدة يمكن قيام هويات تكسب معها الهوية الأم تماسكا وصلابة ووحدة.

عناصر الهوية ومقوماتها

تتعدد عناصر الهوية وتتسع دائرة المجالات التي تنتمي إليها أو تمتح منها، فهي تهتم المجال الثقافي والاجتماعي والنفسي والسياسي بالمعاني الواسعة لهذه المجالات. وإذ يذهب البعض في تحديدها إلى الإشارة إلى عناصر أولية تكتسي بها طابع الثبات، مثل الموقع الجغرافي واللغة والتاريخ والاقتصاد، والطموح والمواقف والسلوك، فإن هناك من يوسع مجالها لتشمل عناصر أخرى لا تتسم بالثبات أو الجمود، مثل الموروثات الحضارية، والثقافة والقيم، والآراء والذاكرة

والمشاعر والأحاسيس، والتقاليد والعادات، والأعراف والمعايير الأخلاقية والمعتقدات، والوعي الجماعي، والوعي بالذات، والشعور بالمغايرة أو التماهي، وغير ذلك مما يمثل السمة الجوهرية لثقافة من الثقافات . وبذلك تصبح الهوية هي جوهر الكينونة، بحيث يغدو كل مس بأحد عناصرها مسا بالكيان ككل . ولعل ذلك هو ما يجعل الشعوب تحرص على حماية وصيانة هويتها، لأنها تجد فيها مصدر قوتها وأساس تماسكها واستمرارها، بل إن هذه الهوية هي ما يوجهها في مختلف اختياراتها وسلوكاتها الشخصية، وفي صراعها من أجل البقاء .

أهمية الهوية

في ظل الصراعات الحضارية التي يعرفها العالم المعاصر، وأمام ما تعرفه ثقافة الدول الضعيفة من اكتساح وتدمير، بفعل إشاعة قيم الدول العظمى، وهيمنتها على مختلف مرافق ومناحي الحياة، ونتيجة اللاتكافؤ الذي تقوم عليه العلاقة بين الدول والأمم، تصبح الهوية ملجأ يأوي إليه الإنسان للبحث عن عناصر الحياة، والتماس أسباب المقاومة وإثبات الذات . إن الهوية بهذا المعنى تعتبر سندا تتكى عليه الشعوب والمجموعات البشرية للنهوض، وليس مهربا يقيها من وطأة الآخر وضراوته . ولهذا الأساس باتت مسألة الهوية المفتحة والواعية هي القدرة على إعطاء معنى للوجود الإنساني . ودون الدخول في التمييز القيمي والمعياري بين الهويات، نشير إلى أن الهوية تكتسي أهمية متعددة الأبعاد بالنسبة لمختلف التكتلات البشرية، وتزداد هذه الأهمية كلما شعرت المجموعة بخطر خارجي يتهدها، ويهدد كيانها أو يحاول زعزعة تماسكها .

ولأن الهوية شعور بالانتماء إلى جماعة إنسانية معينة، فإن هذا الشعور يتنامى تبعا لمستوى الوعي المحرك له . لذلك يحرص الإنسان على أن يحقق من خلاله توازنا واستقرارا، ويعمل على تنميته والدفاع عنه. وتكمن أهمية الهوية في كونها الإطار الذي ينكشف من خلاله تعبير الإنسان عن اختلافه وتنوعه، إذ يتحدد من خلالها سلوكه ومختلف ما يصدر عنه من مواقف، ويدرك انطلاقا منه كيف يختلف عن الآخرين، ومواطن هذا الاختلاف. ولعل هذا هو ما يعزز لديه الشعور بالذات، واكتشاف أصالته وتميزه، بل يقوي لديه الرغبة في البحث عما يمكن أن يجنبه الذوبان في هويات أخرى، أو الانحواء والزوال . وفي ذلك ما فيه من تحقيق لاستمراريته، وحماية للذاكرة الجماعية التي ساهم ويساهم في بنائها .

شروط المحافظة على الهوية

تعزز العديد من الأمم وتفخر بهويتها، وتحرص على إبراز عناصر القوة فيها، لأنها ترى فيها عوامل تماسكها، وتعتبرها الإطار الذي يوحدتها. لذلك لا تدخر جهدا في حمايتها والدود عنها، بل

تبدل ما في وسعها من أجل المزيد من تثبيتها، وتربية النشء على الاعتزاز بها، وتغرس فيه الحب الدائم لها، وتمثل كل قيمها ومقوماتها، شعورا وممارسة، مما يكسبها مناعة، ويجعلها شامخة لا يقوى غيرها على النيل منها . بينما تظل الدول الضعيفة عاجزة على الدفاع عن خصوصياتها في سياق دولي تضاربت فيه المصالح وتعمقت التناقضات، وأصبح الكل يبحث عن سبل إثبات الذات وتحسينها.

إن هذا هو ما يستوجب التفكير في ما يضمن صيانة هويتنا وحمائتها من كل عوامل التدمير والتفتيت، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما السبيل إلى ذلك ؟

على الرغم من أن الحفاظ على الهوية يقتضي معالجة شمولية للواقع المعيش، من خلال النظر في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في علاقة بالأوضاع الفكرية والثقافية، حيث لا يمكن الفصل بينها، أو الاهتمام بجانب دون آخر، فإن أهمية التعليم تكمن في كونه المجال القادر على بناء الشخصية، وتأهيل العنصر البشري القادر على مجابهة التحديات . ولأجل أن يكون هذا التعليم في مستوى هذه المهمة يشترط فيه ما يلي :

الابتعاد عن كل أشكال الاغتراب ؛

الحرص على حماية النسق القيمي للأمة والمجتمع ؛

احترام المقومات الثقافية (اللغة، المعتقد، الرموز الثقافية والفنية، اللباس، الطقوس، التراث المادي والرمزي، المبادئ، السلوك، القوانين، الأخلاق، العادات والتقاليد، الأعراف ..)؛

حماية النسق الاجتماعي ؛

إشاعة ثقافة الحق والواجب ؛

توسيع قاعدة المعرفة لتشمل كل ما يخدم الجانب المادي والروحي للإنسان ؛

الأخذ بأسباب ومنهج التفكير العلمي، والانفتاح على ثقافة العصر ؛

مراجعة الجانب الكيفي في التعليم ؛

دعم اللغات الوطنية والقومية واعتبارها جميعها مصدر غنى ثقافي ؛

تحديث البرامج والمناهج والبحث عن المفيد والمجدي فيها ؛

تقوية الذات الثقافية ؛

الابتعاد عن كل مظاهر الانفصام في السلوك والاعتقاد ؛

التعامل مع التحديات المعاصرة بمنهج علمي قائم على جمع المعطيات وتحليلها ودراساتها
واتخاذ القرار المناسب حولها، وبناءا على نتائج التحليل ؛

تبني فلسفة تعليمية واضحة وشاملة، تنسجم مع الغايات الكبرى المراد بلوغها ؛

بناء تصور تربوي على أساس ميثاق وطني يتفق عليه الجميع، وتدبر كل الشؤون التربوية على
أساسه ؛

الاحتكام إلى هيئات مستقلة في الإشراف على سير عملياته ؛

الاستقلالية في القرار التربوي ؛

تأهيل وإعادة تأهيل الأطر الفاعلة فيه (مدرسون وإداريون وهيأة إشراف وتوجيه..)

النظر إلى التعليم كاستثمار في العنصر البشري ؛

اعتبار الهوية تجسيدا لثقافة المجتمع وشرط وجودها، بحيث لا هوية بدون رؤية ثقافية، وكل
ثقافة ينبغي أن تجسد هوية معينة .

إن هذه الأمور هي ما يجعل تعليما قادرا على تحصين هويتنا وصيانتها من كل أشكال
التدمير والعبث . وهذا ما يستوجب العناية والاهتمام بمنتوجه وتطويره، ليكون مؤهلا لمجابهة
التحديات المعاصرة، ويلبي حاجات المجتمع المتجددة، والتي تزداد ارتفاعا مع تزايد أزمات
المجتمع المعاصر في مختلف الميادين .

مفهوم أزمة الهوية

الأزمة التي نقصد ذات وجهين : أحدهما داخلي، يتعلق بالإحساس، والثاني خارجي، وله عدة
تظاهرات وتجليات، فأما ما يتعلق بالإحساس فيجسده ذلك الشعور الذي يراود كثيرا من
مواطني المغرب، لا سيما خريجو المدارس، والمتمثل في الاضطراب الحاصل في أدوارهم في
الحياة، حيث يجدون اختلافا بين توقعاتهم أو توقعات الآخرين عنهم، وبين واقع حالهم،
فيتملكهم الشك في مستقبلهم، ويزداد سخطهم على الواقع، أو على ذواتهم كلما صعب عليهم

تحقيق تلك التوقعات . وبذلك تصبح الهوية في أزمة، ويصبح الفرد غير مماثل لذاته في أحلامه وطموحاته، وأفكاره ومشاعره، أي يصبح هناك تنافر بين الذات وحقيقتها، وأما الخارجي فيظهر من خلال مجموعة من الملامح الخارجية للشخص والمخالفة لهويته الحقيقية. ومن ذلك ما نلاحظه في حياتنا العامة من سلوكات وأفعال، ومن قيم ومواقف تنتمي لهويات أخرى غير هويتنا، أو من دوس وتجاهل لخصائص الشخصية الوطنية، الشيء الذي يجعل هذه الشخصية تفتقر لعناصر الانسجام في مقوماتها، مثل ما يبدو في العناصر التالية :

الاغتراب والانبهار بالآخر، والسعي لتقليده، والسير على خطاه في كل مظاهر السلوك والتفكير والعمل ؛

اعتماد مرجعيات مغايرة كلياً أو جزئياً لحضارتنا وعناصر أصالتنا ؛

القبول بالآخر دون تفكير واعتباره مألوفاً في سلوكه، ومحاولة تقليده في طريقة تفكيره ومعتقداته وأحياناً التماهي معه ؛

التعاطي لرموز غريبة عن ثقافتنا الأصلية (الشعارات، اللباس، نظام الموضة، المأكّل، التحرر ما أمكن من القيم الضابطة للسلوك ؛

ضعف الولاء للنسق القيمي وللمبادئ ؛

غياب المطابقة للنفس، وعدم مراعاة واعتماد خصوصية الذات ؛

غياب التجانس والانسجام في كثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعتقدات ؛

الاهتزاز الذي تعرفه كثير من التصورات حول الذات (جواباً عن سؤال من نحن ؟)

الصراع والتأرجح بين الرفض والرغبة إزاء كثير من المواقف والأفكار ؛

غياب الوحدة الثقافية مما يفضي إلى تصدع في الهوية ؛

عجز المنظومة الثقافية عن أداء الوظائف المنوطة بها لتحقيق التكيف مع الحياة ؛

حالة الجمود الثقافي الذي تعيشه مرافق ومجالات المجتمع ؛

عجز الهوية عن إثبات وجودها؛

التباهي بامتلاك كثير من عناصر ثقافة الآخر، كما يحصل لدى العديد ممن يفضلون التحدث بلغة غير لغتهم الوطنية، باعتبار ذلك في نظرهم دليلاً على التمدن، أو لأنهم لا يجدون غضاة

في النيل من اللغة الأم واعتبارها عاجزة، دون تكليف النفس عناء البحث في أعطابها أو عناصر قوتها؛

ازدواج الشخصية في كثير من المواقف .

مظاهر أزمة الهوية البيداغوجية

إذا كانت البيداغوجيا في الأصل تعنى بالبحث عن أفضل وأجود الطرق للتعليم، فإن جودة التعليم لا تتحقق إلا بمراعاة السياق الذي تتم فيه عملية التعلم، واحترام مختلف شروطه، والإبداع في السبل المناسبة له . وهذا ما يجعلنا نقول إن تبني بيداغوجيا الأهداف أو بيداغوجيا الإدماج، لم يكن لينتج الوضع التعليمي المأمول، بل تعمقت معه الأزمة وامتدت، لتطال كثيرا من جوانب الشخصية، وتنعكس على مواقفها وسلوكاتها. نستطيع الاستدلال على ذلك من خلال ما يلي :

الحيطة والحذر اللذان رافقا التعامل مع التجربتين معا، باعتبارهما عند البعض يهددان الأنساق والنظم الاجتماعية القائمة . واستجابة للتوجيهات الرسمية، فقد تعامل معهما الممارسون بشكل انتقائي نفعي، مما خلق وضعاً بيداغوجيا ملتبسا وهجيناً، لم يكن قادرا على الاستجابة للأهداف العامة والغايات الكبرى للتربية، لأنه يفتقر إلى عناصر التماسك والانسجام ؛

الاضطراب في المفاهيم ووسائل التنفيذ، يعكس اضطرابا في الأساس النظري، وكذا في التصور والرؤية الحاسمة في التنفيذ، إذ يحصل الاختلاف في نوعية المعارف التي ينبغي العمل على نقلها للمتعلم، وفي الوسائل التي يجب توظيفها، مثلما يحصل في وضعيات التعلم وأساليب التعليم ؛ التعامل الحر في أحيانا مع النظرية وما يفضي إليه من ممارسة للإسقاط على الواقع أو السعي لتطويعه لصالح النظرية ؛

اعتماد مفاهيم بيداغوجية غريبة في مدلولها، أو شكل تصريفها عن الواقع المغربي، مما يجعلها أدوات لإنتاج خطاب مزيف، وتطبيقا أكثر تزييفا لهذا الخطاب ؛

الممارسون التربويون والفاعلون في التعليم نادرا ما يتساءلون عن النظرية المعتمدة في أبعادها الفلسفية، مما يجعلهم لا يملكون وعيا بها، لتصبح ممارساتهم غير واعية، مع ما يرافق ذلك من أخطار ونتائج سلبية؛

الإعداد الهش للمدرسين والتنمية الضعيفة للمتعلمين، يترتب عنهما عجز عن الصمود أمام الغزو الثقافي وتحديات العولمة . وتظهر مظاهر هذا الإعداد الهش في الإعراض عن الحديث عن

الكفاية المعرفية الضرورية لتحمل مسئولية أداء المهنة، وفي الحديث عن المهارات الضرورية، وفي ضعف تمثل قيم المجتمع والعصر، كما تظهر في الضعف اللغوي، وما يترتب عليه من ضعف تواصله ليحقق قابلية الاندماج في واقع لغوي غريب . ويظهر الإعداد الهش للمدرسين أيضا في نوع المعارف المقدمة لهم، والتي لا تعلي من شأن العقل، ولا تؤهل للإبداع، وتقبل بالجاهز .

مقترحات للخروج من أزمة الهوية

تستمد الهوية البيداغوجية روائها ونسغها من عدة عناصر، تشكل اللغة والثقافة المحورين الأساسيين فيها، غير أن العناصر الأخرى لها أهميتها ودورها الفعال في هذه الهوية . ولذلك ينبغي الحرص على وجودها، وتفعيل ما لها من أدوار في تشكيل هذه البيداغوجيا، وإمدادها بالروافد النظرية التي تشكل مصدرا ومرجعا لأية ممارسة . ومن ذلك ما يلي :

ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص بغاية إنتاج الإنسان المغربي الواضح الهوية، المؤهل لأداء الدور الوطني باختلاف مواقع وجوده ؛

بناء تصور أو نموذج بيداغوجي على أساس من الجواب عن سؤال أي إنسان نريد وأية مدرسة نسخر لبناء هذا الإنسان، واعتمادا على أية آليات ؟

الوحدة في تصريف المنهاج ؛

مقاومة كل إحساس بالنقص تجاه الآخر، من أجل إذكاء الإبداع الذاتي وتنميته ؛

توجيه البحث العلمي لتطوير اللغة العربية والتحكم في اللغات الإنسانية ؛

توثيق صلة اللغة العربية بسائر فروع المعرفة ؛

تنمية المعجم العربي وجعله يعكس حياة المجتمع ؛

التدقيق في ثوابت البلاد وتوجيه المدرسة لخدمتها واحترامها ؛

بناء مقاربة بيداغوجية قادرة على تصريف السياسة التربوية والتعليمية ؛

محاربة كل أشكال الاختراق والثقافة المرافقة له، وإنتاج البديل الذي يسعى إلى ترسيخ القيم والفكر والاتجاهات التي تعلي من الذات الوطنية والقومية ؛

تنمية الثقافة الوطنية والقومية، باختلاف مكوناتها الفلسفية والفنية والعلمية والاقتصادية والسياسية، والإعلاء من شأن العقل لنقدها وتصحيح مساراتها؛

الوقوف في وجه الغزو الإعلامي الذي هيأت له التكنولوجيا كل فرص النجاح، والحرص على جعل المدرسة مؤسسة لإنتاج المعرفة والتنشئة الاجتماعية، وإطارا لبلورة الوعي الثقافي السليم؛
الحرص على أن يأخذ النموذج البيداغوجي بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية والقومية، وأن يراعي المؤهلات الاجتماعية والقدرات الفردية، وكذا الاستعدادات الشخصية؛

احترام الصفات الجوهرية والفردية والقيم المشتركة؛

تعزيز الحرص على حماية الهوية، كشعور بالانتماء إلى جماعة إنسانية ما، وكتجمل في الممارسة والفعل ونمط التفكير؛

محااربة كل أسباب الفشل والإحساس بالدونية، والعمل على تقوية الإرادة، والعزم على الفعل والمشاركة؛

اعتبار التعليم قضية المجتمع برمته، ومن ثم تجنب كل أشكال الانفراد بالقرار فيه، مهما صغر حجم أو قيمة هذا القرار.

النظر إلى التعليم في إطار رؤية شمولية، واعتبار كل تفكير فيه، هو تفكير في مصير المجتمع، تفكير في حاضره ومستقبله، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا؛

جعل الهدف الأسمى لكل ممارسة تعليمية هو تنمية الشخصية الإنسانية بكل أبعادها ومقوماتها، وليس النظر إليها وفق أهداف ضيقة، أو مقاصد ظرفية خارجية؛

إيلاء الاعتبار اللازم لمنظومة القيم؛

التركيز في النموذج البيداغوجي على احترام مقومات الأمة والوطن، والتربية عليها؛

توفير فرص التعليم للجميع؛

تعزيز قيم الانتماء؛

اعتبار التعليم بحق مصنعا للهوية الوطنية (التاريخ، الجغرافيا، اللغة، القيم، التوجه المستقبلي (...)

عدم ربط التعليم بالحسابات المالية مهما كان شأنها؛

تنمية الإحساس بالمسئولية ؛

الإعلاء من شأن العقل ؛

فتح المزيد من فرص الإبداع والمبادرة ؛

الموازنة بين الهوية الدينية والوطنية، وليس التغليب لإقصاء الأقليات البشرية ؛

توظيف كل الإمكانيات لإرجاع الثقة في الذات وفي المدرسة، من خلال إرساء قيم المعرفة ؛

بناء نموذج بيداغوجي على أساس الحاجات الوطنية، وطموحات المجتمع ورهانات المدرسة ؛

إعطاء الأولوية للمرجعيات الوطنية ؛

تحقيق الاستمرارية، وحماية الذاكرة الوطنية المشتركة، والسعي لاكتشاف الوجود الشخصي الباطني والأصيل.

